البحث عن الثروة المعدنية

بالقطر المصري

للدكتور حسن بك صادق [1]

مراقب مصلحة المناجم والمحاجر

سادتي : في البلاد رغبة ملحة تظهر واضحة عند كل مناسبة في اجتماعات مجالسنا النيابية وعلى صفحات جرائدنا ومجلاتنا وفي الاسئلة التي توجه الينا بين آونة واخرى من كل من يهتمون بشؤون البلاد الاقتصادية للوقوف على ثروة مصر المعدنية والمدى الذي يمكن الاعتماد عليها عند تقدير الثروة الأهلية العامة. والبلاد في هذه الرغبة خير قدوة في شخص مليكها العظيم فؤاد الأول الذي يحبو بعطفه الكريم جميع القائمين بشؤون التعدين في مصر ، وقد أولاهم عام ١٩٢٧ شرف زيارتهم في اماكنهم النائية والوقوف بنفسه الغالية على ما يبذلونه من جهود . وقد سنّ حفظه الله بتلك الزيارة سنّة اتبعها من بعده الكثيرون من اولي الامر فكانت لزياراتهم خير الثمرات

وليست هذه الرغبة للوقوف على ما قد يكون للبلاد من ثروة معدنية كمنة فحسب ، بل هو مظهر من المظاهر التي تجلت في السنين الاخيرة نتيجة ما نشعر به جميعاً من ان الزراعة وان كانت هي العماد الاكبر لثروتنا الاهلية والتي تتجه نحو انمائها اعظم جهودنا لا يجب ان تنفرد دون غيرها باهتمامنا بل يجب ان تتجه جهود بعض ابنائنا وجهة الصناعة والتجارة حتى تقوم مدنيتنا الحديثة على أساس استقلالنا في كل ما يمكن ان نستقلّ فيه من المرافق عن البلاد الاخرى

وللثروة المعدنية من خامات ووقود علاقة وثيقة بمختلف الصناعات فلا تقوم لهذه قائمة الاّ اذا توافرت لها بعض ما يلزمها من خامات في داخل البلاد او كلّه

تلبيةً لهذه الرغبة وتطميناً لجميع من يهتمون بمرافق الدولة الاقتصادية ، رأينا ان نعرض على حضراتكم بياناً مختصراً للجهود التي بذلت فيما مضى وما يبذل في الوقت الحاضر وما يجب ان يبذل في المستقبل للوقوف على كنه الدفين من هذه الثروة في الاراضي المصرية وما يجب ان يتخذ من الاجراءات نحو استثمارها والاستفادة منها في اقامة صناعات مصرية لسد حاجة البلاد وللتصدير

ولكي تقدروا تقديراً صحيحاً عظم هذه الجهود التي يجب ان تبذل في البحث نذكركم بأنّ مساحة القطر المصري تبلغ نحو ٢٤٠ مليون فدان منها ٧ ملايين فقط هي الاراضي المزروعة او

(١) محاضرة القيت في المؤتمر السنوي الذي عقده المجمع المصري للثقافة العلمية في الاسبوع الثاني من شهر ابريل الماضي

القابلة للزراعة في وادي النيل والدلتا اي ما لا يزيد عن ٣ في المائة من مجموع المساحة . اما السبعة والتسعين الباقية فهي أراض صحراوية يعوزها الماء سبعة المواصلات غير مأهولة الا بالنذر اليسير من البدو الرحل الذين لا يفقهون من أمور الحياة سوى رعي الابل والاغنام . فهذه المناطق الشاسعة لا أمل لها في الحياة الا بقدر ما قد يوجد في بطون صخورها من ثروة معدنية دفينة

ولا شك أنكم تقدرون ان المجهود الذي يجب ان يبذل في فحص هذه القفار الشاسعة تحت هذه العوامل القاسية يجب ان يكون مجهوداً جباراً منظماً متصلاً يستمر بغير كلل او ملل مدى سنين كثيرة وبغير ان يكون لما يناله في أي مرحلة من مراحله من نجاح او اخفاق اي أثر في استمراره

هذا المجهود يتطلب من القائمين به أن يكونوا شديدي الثقة والايمان في المهمة التي القيت على عواتقهم وأن يكونوا قد تزودوا من علوم التعدين والجيولوجيا احدثها . وان يكونوا ذوي أناة وصبر على الشدائد ، ورضى بشظف العيش ، راضين بما قسم لهم قانعين بما ينال عملهم من نجاح وان لم يعد عليهم شخصياً بربح مادي فعلى الاقل بالشعور أنهم يقومون نحو وطنهم بخدمة من أجل الخدمات وأشرفها

ولا تقف صعوبة ظروف الصحراء عند حد عمليات البحث بل تلازم ايضاً عمليات الاستغلال فوسائل العمل والنقل وتدبير الماء والوقود والعناية بالعمال وتغذيتهم بحاجتهم من ماء ومأكل ، كل ذلك يتطلب ممن يقومون بتدبير شؤون العمل في المناجم المصرية حيلة واسعة لاستنباط وسائل تجمع بين القصد في النفقات والكفاية للعمل . وقد يكون من أهم الدراسات الاحاطة بما يبتدعه مهندسو المناجم المشتغلون في الصحاري المصرية من وسائل لمقابلة ما يصادفهم من عقبات ومغالبتها والتغلب عليها

امام هذه الظروف القاسية وما يتطلبه التغلب عليها من نفقات احياناً ما تكون طائلة قد يتعذر على الفرد وحده ان يقوم بمجهود موفق في البحث بل يجب ان يضطلع باعبائه جماعة او شركة او الحكومة المصرية نفسها . والاخيرة بحكم ملكيتها للاراضي التي تستكن في بطونها الخامات المعدنية وبحكم ما لها من الهيبة على انحاء الشؤون الصناعية في البلاد يقع عليها قبل غيرها واجب البحث عن المعادن وتشجيع استثمارها

وقد كانت هذه الحال منذ أقدم عصور التاريخ المصري فكان فراعنة مصر هم الذين يوفدون البعثات للبحث عن الذهب والنحاس والاحجار الكريمة في مجاهل الصحاري

وفي خزائنه كانت تودع المعادن التي تعود بها هذه البعثات . وكان هو الذي يتولى توزيعها على اتباعه وحتى على من يدينون له بالولاء من ملوك البلاد الاخرى . وفي الخطابات التي تبادلها بعض الملوك القراعنة مع ملوك الشام وآسيا الصغرى أصدق دليل على ما نقول

وانا لنطأطىء الرؤوس اجلالاً لقدرة التي كانت للمصريين القدماء في البحث عن المعادن . فلسنا

مبالغين اذا قررنا انهُ فيما يختص بالذهب على الاقل لم يعتر الباحثون بعد على عرق واحد لم يقم المصريون القدماء بفحصه واستغلاله . ولا يختلف الحال عن ذلك كثيراً في شأن المعادن الاخرى التي كانت لها قيمة عندهم كالفضة (اوكسيد الحديد) والاحجار الكريمة (الزمرد والزبرجد) والنحاس

كذلك كان هناك نشاط في استغلال مناجم الذهب والاحجار الكريمة كالزمرد والزبرجد والفيروز ابان الحكم العربي الاسلامي ، وكتب المقريزي والمسعودي وغيرهما تفيض بالشرح عن اخبار هذه المناجم وما كان يستخرج منها من كنوز . ولا شك ان استغلالها كان على يد بعثات حكومية كما كان في عهد الفراعنة

تولت مصر بعد ذلك عصور ضعف واضمحلال اضطرب فيها الحال في الصحاري واستوحش البدو القاطنون بها فحالوا دون اي توغل فيها او استغلال لمعادنها فأسدل ستار كثيف عليها وأضحت الصحاري المصرية محوطة بظلام حالك من الاوهام الباطلة ومضى عليها في ذلك بضعة قرون

على انهُ في القرن الثامن عشر كان يفد على مصر من وقت لآخر بعض الرحالة من علماء الفرنسيين والطليان والانكليز نذكر من بينهم Sicard عام ١٧١٧ و Donete ١٧٥٩ — ١٧٦٢ و D'anville عام ١٧٦٦ و Bruce عام ١٧٩٠ وغيرهم

فكان من بين ما زاروه ووصفوه وادي النطرون وبعض جهات الصحراء الشرقية وخاصة جبل الزيت ومناجم الزمرد والزبرجد ومحاجر الالباستر قرب بني سويف ، ولو ان اوصافهم كانت تعوزها الدقة العلمية التي امتاز بها من جاء بعدهم

وفي اوائل القرن التاسع عشر غزا مصر نابليون بونابرت واصطحب معهُ اليها جماعة من كبار العلماء الفرنسيين فكلفهم القيام بدراسة علمية مستفيضة لمختلف الموضوعات الخاصة بمصر فقام من بينهم Valentia عام ١٨٠٩ بفحص مناجم الذهب بوادي العلاقي بالصحراء الشرقية بين اسوان والقدر وكذلك Quatremere عام ١٨١١ فتفحص مناجم الزمرد بسكيت وزبارا على مقربة من شواطىء البحر الاحمر جنوب القصير

وامتاز من بينهم جميعاً de Roziere بدقة ملاحظاته وواسع اطلاعه وله في كتاب وصف مصر Description de l'Egypte عام ١٨١٣ كتابات قيمة عن الجيولوجيا المصرية ووصف بعض الاحجار التي كانت قد استغلها القدماء واستعملوها في معابدهم وهيا كلهم

ولما استعاد ساكن الجنان محمد علي باشا الكبير مؤسس الاسرة العلوية الكريمة لمصر وحدتها القومية وأراد ان يجعل منها بلاداً حية قوية ، رأى انهُ لتحقيق ما كان يصبو اليهِ من اقامة مختلف الصناعات لا بدَّ لهُ من الوقوف على ما في البلاد من ثروة معدنية فاستعان بعدد كبير من علماء الاوربيين جهزهم في بعثات الى مختلف نواحي الصحراء ، وكان يشرف بنفسه على تنفيذ خطته ويتتبع عن كثب النتائج التي وصلوا اليها تباعاً وبهذا بدأت المرحلة الاولى في البحث المنظم عن المعادن المصرية

وقد كان اشهر هؤلاء العلماء واكثرهم اشتغالاً بالموضوع الذي نحن بصدده : —

Caillaud ١٨١٥ — ١٨١٨ الذي قام بفحص مناجم الزمرد فحصاً دقيقاً و Ruppel ١٨٢٤ وكانت جهوده موجهة نحو شبه جزيرة سينا حيث استكشف خامات النحاس والحديد و Sir J. Wilkinson ١٨٣٥ الذي زار جبل الزيت وفحص التروول الذي ينضح على مقربة منهُ . ومواطن الكبريت في جسا ومحاجر الالباستر قرب تل العمارنة واسيوط ومناجم الزمرد والرصاص وغيرها و Brocchi ١٨٤١ — ٤٣ أعاد فحص مناجم الرصاص والزمرد والذهب وزار محاجر الحجر السماقي الامبراطوري بجبل الدخان

على ان Russegger ١٨٤١—٤٨ كان اظهرهم جميعاً اذ كان اول من وضع خريطة جيولوجية للقطر المصري مع تدوين اوصاف دقيقة عن بعض المناطق التي تحتوي رواسب معدنية مما سبقت الاشارة اليها

اما Figari Bey ١٨٤٤ فكان من اكثرهم تنقلاً في الصحاري المصرية وطبع خريطة جيولوجية كبيرة الاَّ انهُ كانت تعوزه الدقة العلمية فقد اظهر البحث فساد الكثير من نظرياته . وكان يعتقد اعتقاداً راسخاً في وجود الفحم الحجري وقام بابحاث كثيرة عنهُ بينما كان لا يتفاءل كثيراً في وجود البترول وقد ظهر ان الحال على الضد من ذلك فيما بعد

ومن الطليان ايضاً Forni الذي قام بابحاث بأمر والي مصر عام ١٨١٩ ولم تطبع ابحاثه الاَّ عام ١٨٥٩ وقد تناول فيها وصفاً دقيقاً لاغلب المواطن المعدنية المعروفة

ومن اشهر هؤلاء العلماء Linant de Bellefond الذي بعثه محمد علي باشا في بعثة نيلية الى ما فوق اسوان فلما ان وصل الى بلدة العلاقي حال سير سفينته تيار شديد من جراء انحدار مياه السيول من وادي العلاقي فرسا بمركبهِ وفحص الحصى الذي قذفت بهِ السيول فوجد بينها حصيات من الكوارتز الحامل للذهب فدعاه ذلك الى ترك السفينة والقيام برحلة الى اعالي وادي العلاقي فزار مناجم الذهب القديمة في سيجم ودرهيب ووصفها جميعاً عام ١٨٦٨ وصف خبير دقيق . على انهُ لم يصحب وصفه بخريطة تحدد مواضع المناجم التي زارها

هذا قدر مختصر يدل على المجهود الكبير الذي بذله محمد علي باشا للكشف عن ثروة مصر المعدنية واذا لم توفق هذه البحوث الى استغلال المناجم فكان لها على الاقل الفضل الاول في اماطة اللثام عن لغز الصحاري المصرية . وكانت المعلومات التي جمعها هؤلاء العلماء والنتائج التي حصلوا عليها نوراً استضاء بهِ من جاء بعدهم

ولم يكن المغفور له اسماعيل باشا أقل اهتماماً بالمباحث المعدنية او اقل تشجيعاً للقائمين بها من جده العظيم فساعد فيجاري وليبان دي بلفون على الاستمرار في بحوثهما التي شرعا بها قبل تولية حكم مصر كما انه فتح الباب على مصراعيه لغيرهما من الرواد وقد امتاز من بينهم Oscar Fars الالماني عام ١٨٦٧ بمباحثه في سينا وعلى الطريق بين قنا والقصير التي بلغت مبلغاً كبيراً من الدقة

و Bauermann عام ١٨٦٩ الذي كان اول من لاحظ وجود خامات الحديد والمنجنيز بشبه جزيرة سينا و Larbet ١٨٦٩ الذي كان اول من اعطى بياناً ضافياً عن الصخور المصرية من الناحية البتروجرافية

وكان من اشهر من جابوا الصحارى في عصر اسماعيل Schweinfurth ١٨٧٥ — ٧٨ الذي ضمن بحوثه في الصحراء الشرقية خرائط دقيقة وكانت لكتاباته أهمية في مناجم البترول بجبل الزيت . وكذلك Karl Von Zittel الذي كان له الفضل عام ١٨٨٠ في تبويب وتهذيب النتائج العلمية التي وصلت اليها بعثة Rholfs الشهير

الى هنا انتهت المرحلة الاولى من مراحل البحث وهي التي قام بها الروّاد بزيارات واسعة المدى لمختلف المناطق . فاذا لم تؤد مباشرة الى استغلال مناجم معينة فكان لها فضل تعبيد الطريق الى البحوث المنظمة فيما بعد . وبدأت المرحلة الثانية بانشاء قسم المساحة الجيولوجية عام ١٨٩٦ وكان انشاؤه على اساس مذكرة قدمها الكابتن (كولونيل) ليونز Lyons مدير المساحة اذ ذاك وكانت عبارة عن مجموعة الادارات الفنية في الحكومة المصرية . والمقدمة التي وضعها الكابتن ليونز لمذكرته توضح الغرض الذي من اجله أنشيء ذلك القسم وقد جاء فيها ما ترجمته : —

« إن الغرض من انشاء قسم المساحة الجيولوجية هو قبل كل شيء لفحص الموارد المعدنية للبلاد ولتدوين المعلومات عن مختلف الرواسب وبخاصة من بينها تلك التي لها قيمة اقتصادية كالفحم والعروق المعدنية ورواسب الاملاح وغيرها . يأتي بعد ذلك في المقام تدوين هذه المعلومات بطريقة سهلة التناول كوضعها على خرائط وفي مذكرات وتقارير تفسيرية الخ . وبمجرد الوقوف على حقيقة التركيب الجيولوجي لاي منطقة تسهل معرفة الطبقات الصخرية التي يجب اختراقها في اي نقطة وتقدير سمك كل منها بتقريب دقيق »

وقد عقّب الكابتن ليونز على هذه المقدمة بتفصيل الخطة التي اتبعت فيما بعد وعادت بأحسن النتائج كما سنبينه . وقد استعان في تنفيذ خطته الموضوعة بثبان من الانكليز الذين تخصصوا في العلوم الجيولوجية قاموا بأجل الخدمات للجيولوجيا المصرية والبحث عن المعادن في هذه البلاد نذكر من بينهم الدكتور هيوم Hume المستشار الجيولوجي للحكومة المصرية والدكتور بول Ball مدير قسم مساحة الصحارى والذي جعل من مساحة الصحارى فنا دقيقاً ذا قواعد علمية ثابتة وبيدنل Beadnell وبارون Barron وغيرهم

فاختص كل واحد منهم بناحية من نواحي الصحراء الشاسعة استكشفوها استكشافاً جيولوجياً عاماً ودوّنوا مشاهداتهم في تقارير مستفيضة هي عمدة معلوماتنا الجيولوجية المصرية . ثم قورنت النتائج التي وصلوا اليها جميعاً وبوّبت ووضعت في خريطة جيولوجية مقياس ١ في المليون نشرتها مصلحة المساحة عام ١٩١٠ . ويمكننا ان نقرر ان هؤلاء العلماء قد وضعوا بعملهم هذا الاساس العلمي الذي يجب ان يقوم عليه البحث المنظم للكشف عن الثروة المعدنية المصرية

ولم تكن بطبيعة الحال خريطة عام ١٩١٠ كاملة في كل النواحي على ان العمل المستمر بعد ذلك والذي اشترك فيه جميع من انتظموا بالقسم الجيولوجي قد مكن من سد الفراغ وتصحيح بعض المعلومات حتى ظهرت عام ١٩٢٨ الخريطة الجيولوجية الكاملة التي لا تقل دقة عن مثلها في البلاد الاوربية وقد اعتبرها المؤتمر الجيولوجي خليقة بادماجها في الخريطه الجيولوجية للعالم . وقد اثمرت هذه البحوث الجيولوجية ثمراتها المباشرة فأدت الى اكتشاف الفوسفات عام ١٨٩٧ ولو ان الاجراءات الخاصة بفحصه فحصاً تعدينياً تطلب وقتاً طويلاً فلم يبدأ استغلاله فعلاً الاّ عام ١٩٠٨ بالمناطق القريبة من سفاجه على البحر الاحمر . كذلك استكشف معدن المنجنيز عام ١٨٩٨ ثم بدأ استغلاله بعد ذلك عام ١٩١١ . وهكذا كانت النتائج التي وصل اليها الجيولوجيون في هذه المرحلة سبباً مباشراً في بدء استغلال الكثير من المناجم المصرية الحالية

أما البترول فقد قدمنا ان وجوده كان معروفاً منذ القدم ثم زار مواطنه بعض المستكشفين الذين اتينا على ذكرهم كما ان الاعمال التي قامت بها احدى الشركات التي كانت تستغل معدن الكبريت بجسا اثبتت عام ١٨٦٣ على وجود مقادير منه خليقة بأن تشجع الاعتقاد في امكان انتاجه انتاجاً رابحاً

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطة ايجابية في شأن البحث عن البترول منذ عام ١٨٨٥ عند ما كلفت احد المهندسين الاخصائيين في حفر الآبار بحفر بئرين في جسا واخرى في جبل الزيت . فأسفرت آبار جسا عن نتيجة ايجابية اذ وجد في احداها زيت البترول على عمق ١٠٦ قدم بقوة ٣٫٥ طن في اليوم وفي الثانية على عمق ١٣٧ قدم وقوة ١٥٠ طن يومياً على انها رغم ذلك ولسعة انها تكبدت نفقات طائلة في بحثها قررت عام ١٨٨٨ تعطيل العمل وسد الآبار وهكذا قضي على مشروع استغلالي حكومي ان يقبر على أن يستأنف مرة اخرى فيما بعد وبنشاط اكبر على يد احدى الشركات الاجنبية التي تقدمت لاستغلال منطقة جسا عام ١٩٠٨ وبذلك بدأت مصر تتبوأ مركزها بين البلاد المنتجة للبترول

وكان النجاح الذي صادفته هذه الشركة في جسا مشجعاً لشركات اخرى وللحكومة نفسها على العناية الجدية بالبحث . فقامت شركات عديدة بفحص مواقع متفرقة على مقربة من شواطىء خليج السويس وفي الجزائر الواقعة عند ملتقى ذلك الخليج بالبحر الاحمر . واذا كانت قد اخفقت اغلبها الاّ ان واحدة من بينها وفقت في النهاية الى استكشاف حقل الغردقة الذي يربي مجموع انتاجه في العشرين السنة الاخيرة على ثلاثة ملايين طن من البترول

كذلك قامت الحكومة بنصيبها من البحث واستعانت على ذلك بآراء الاخصائيين في شؤون البترول . واذا كانت بحوثها اوقفت ابان الحرب العالمية الكبرى الاّ ان هذه الحرب نفسها قد علمتها ما لمواد الوقود من الشأن الخطير في حياة الامم فأعادت البحث النشيط بمجرد زوال ضرورات الحرب ولم تقف عند حد البحث العلمي بل تعدته الى عملية دق الآبار فوفقت الى انتاج صغير

من حقل ابي دربة على شاطىء سيناء قرب بلدة الطور وهو الحقل الذي اعطى امتيازه فيما بعد الى زكي ويسا بك الذي يستغله حتى الآن

كذلك حفرت بئراً في ابي شعر قرب حقل الغردقة ولكنها لم تصادف فيه نجاحاً

وللاخفاق في البحث عن المعادن قيمته لمن يعلم كيف يستفيد منهُ . ذلك ان اخفاق الحكومة واخفاق الشركات كان نتيجة حالات جيولوجية خاصة يتطلب حلها الاستعانة في البحث بوسائل علمية جديدة هذه الوسائل هي المعروفة بالوسائل الجيوفيزيكية اي التي تعتمد على خواص الارض والصخور والمعادن وهي التي افردنا لها محاضرة في المؤتمر الاول من مؤتمرات هذا المجمع

ومع ان هذه الوسائل هي حديثة الابتكار وتطبيقها في البحث هو وليد الحرب العالمية نفسها الاَّ ان الحكومة المصرية لم تتوان في الاخذ بها وقد استوردت للقيام بها في مناطق البترول المصرية بعض الاخصائيين من الالمان وكان للنتائج التي وصلنا اليها قيمة خاصة ولو انها لا تزال في حاجة الى مباحث تكميلية نرجو ان تزول قريباً الظروف المالية التي ادت الى العدول عنها

الى هنا قام البحث على اكتاف اجنبية وبأموال جلها اجنبيٌّ على ان المهمة القومية التي حمت البلاد في عهدها الحالي تحتم علينا ان بقاء هذا الحال من المحال وان عزتنا وكرامتنا القومية تقضيان بأن نقوم بأنفسنا بهذا الواجب . وقد تلمست الحكومة افتقار البلاد الى الاخصائيين في الجيولوجيا وعلوم التعدين فأوفدت بعثات عديدة من الشبان النابهين الى اميركا للبترول وانجلترا للجيولوجيا والتعدين والمانيا للعلوم الجيوفيزيكية وقد عاد اغلب هؤلاء بعد ان استكملوا عدتهم من العلم واشترك بعضهم فعلاً في البحوث التي قامت بها الحكومة في السنين الاخيرة وهم جميعاً متحفزون لتسلم شعلة العلم والبحث ورفعها والنهوض بها لخير البلاد

وهنا ستبتدىء المرحلة الثالثة من مراحل البحث وهي مرحلة البحث التفصيلي الذي يقوم على أساس المعلومات التي وصلت الينا نتيجة المرحلتين السابقتين

هذه المرحلة هي اشقها جميعاً لانها تقتضي منا صبراً وأناة وتتطلب من القائمين بها دقة وعناية ومن المشرفين عليها ان لا يصرفهم الاخفاق مرة اخرى عن الاستمرار بها

وسيكون اساس البحث في هذه المرحلة الاخيرة تقسيم الصحاري المصرية الى مناطق يقوم كل باحث بفحص منطقة معينة فحصاً يتناول كل دقيق في التركيب الصخري والمعدني للمنطقة . ويودنا جميعاً ان يمتاز عصر فؤاد الاول باتمام هذه المرحلة والوصول بها الى نتيجتها الموفقة وان تبز المراحل الاخرى جميعاً في ان تقوم على اكتاف ابناء البلاد . ومن دواعي اغتباطنا أن حضرة صاحب المعالي وزير المالية قد لمس هذه الحاجة لاستعادة نشاط البحث في رحلته الأخيرة لمناطق البحر الاحمر فلم يتأخر لحظة عن سديده بعضاً مبلغ من المال يخصص لهُ — نرجو ان يكون اول الغيث كما اننا نرجو ان نوفق في فرصة قادمة الى ايقاف حضراتكم على مدى ما سيعديه شبابنا الباحثون من النجاح